الثورة
السبت 21 شوال 1433 هـ الموافق 8 سبتمبر 2012م العدد 17462

وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لـ(الثورة):

(10) آلاف منظمة وجمعية والعدد في تصاعد يفوق قدرة الوزارة

نتطلع إلى شراكة حقيقية مع منظمات المجتمع المدني، وفق آليات تشاركية صحيحة وسليمة

أكد الأستاذ علي صالح عبدالله - وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لقطاع الرعاية الاجتماعية - أن وزارته غير قادرة على إلغاء أكثر من (١٥٠٠) منظمة خاصة وجمعية أهلية وتعاونية، لعدم صدور أحكام قضائية باتة في ذلك.

مشيرا إلى أن الوزارة اكتفت بشطب تلك المنظمات والجمعيات من سجلاتها قبل خمس سنوات ومن سجلات فروعها بالمحافظات.

وكشف وكيل قطاع الرعاية الاجتماعية في لقاء مع (الثورة) على هامش مؤتمر منظمات المجتمع المدني التحضيري لمؤتمر المانحين أن هناك أكثر من (١٠) آلاف منظمة وجمعية أهلية وتعاونية، في اليمن ولا يزال العدد في ازدياد وأن وزارته تتلقى يوميا عشرات الطلبات.

لافتا إلى أن الإقبال المتزايد على إنشاء منظمات تجاوز القدرات الإدارية والفنية والوظيفية والقانونية للوزارة وأصبحت بعض المنظمات والجمعيات تفوق في إمكانياتها الوزارة.

وتطرق علي صالح عبدالله إلى عدد من القضايا ذات الصلة بمنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية، وسبل الارتقاء بأدائها، والمعوقات التي تحول دون قيام الجهات المعنية بالرقابة الفاعلة على أنشطتها، مزيد من التفاصيل في السطور التالية:

لقاء/
صفوان الفائشي

■ الدعم الحكومي لا يتجاوز ٣٥٠ مليون ريال يذهب معظمه إلى الاتحادات الكبيرة والنقابات و(٢٠ - ٣٠٪) للجمعيات .

■ قانون المنظمات بصورته الحالية لا يمنح الجهات الإدارية صلاحيات كاملة في الرقابة والإشراف.

■ هناك منظمات ومؤسسات تقف وراءها قوى، وأحزاب في البرلمان شاركت في قصقصة القانون فخرج أعرج

● ما جدوى عقد مؤتمر منظمات المجتمع المدني التحضيري قبيل وقت قصير من انعقاد مؤتمر المانحين في الرياض هل بإمكانها مساعدة الحكومة على استيعاب مزيد من المنح؟

– هذه الأمور والتقديرات خصوصا في ما يتعلق باستيعاب المساعدات والقروض والقدرة الاستيعابية للدولة ومؤسساتها المختلفة وبرامجها كان في السابق كله يقع على عاتق الدولة، ولهذا كان الجميع يبحث عن شراكة حقيقية من أجل إيجاد قدرات استيعابية إضافية إلى القدرات الحكومية، وهذه القدرات هي قدرات المنظمات المدنية لو استغلت وعملت بشكل صحيح ، من خلال تجسيد شراكة صحيحة، فمن المؤكد أن منظمات المجتمع المدني ستضيف الكثير إلى القدرات الاستيعابية لتنفيذ القروض واستيعاب المساعدات.

آليات تشاركية صحيحة

● هل لدى منظمات المجتمع المدني الامكانيات التي تسمح لها القيام بذلك؟

– كما هو واضح من خلال تجارب السنوات الماضية ، حيث لاحظنا أن القدرات الاستيعابية للدولة محدودة وكان هذا أحد الأسباب الرئيسية في الإخفاق الذي نتج عنه امتناع المانحين عن الوفاء بتعهداتهم من القروض والمساعدات.

وقد تم بحث هذه الأشياء في مؤتمر منظمات المجتمع المدني التحضيري لمؤتمر المانحين، كما تمت مناقشة الإخفاقات والنجاحات التي صاحبت المؤتمرات السابقة ، وسبل وإمكانيات إيجاد آليات جديدة لاستغلال القروض والمساعدات والمنح بصورة إيجابية ، كما سيتم طرح هذه القضية في مؤتمر المانحين.

ونحن قد سمعنا رئيس الوزراء يتحدث عن آليات إيجاد صندوق دولي، تصب فيه المساعدات، وتكون لهذا الصندوق وحدات تنفيذية، وهذه الوحدات يمكن أن تكون حكومية أو خاصة ، وهناك الكثير من الحلول والمعالجات المطروحة والمهم أن يكون هناك حسن للنوايا، وكيف نكون صادقين في استغلال ماهو متاح من المساعدات والقروض ، والمنح المقدمة من الخارج ومن المنظمات الدولية .

وبالتالي نحن نعول كثيرا على أنه الآن أصبح هناك قوة إضافية حقيقية موجودة ، ألا وهي منظمات المجتمع المدني ، لكن ينبغي علينا تحديد مسارها، وتوجيهها وكيف ندعها تعمل وفق آليات صحيحة وسليمة ، آليات تشاركية وصادقة.

١٠آلاف منظمة ومؤسسة أهلية

● هل صحيح أن هناك أكثر من (١٠) آلاف منظمة وجمعية ومؤسسة مدنية ؟

.. من يراقب هذه المنظمات؟ وهل جميعها نشطة وفاعلة في خدمة المجتمع ألا يقع كل هذا ضمن مسؤولية وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل؟

– نعم بل العدد أكثر من هذا الرقم بكثير ... ونحن شطبنا قبل خمس سنوات أكثر من (١٥٠٠) منظمة خاصة وجمعية أهلية وتعاونية ونقابية من سجلات الوزارة والمكاتب التنفيذية بالمحافظات، ولم نقم بذلك اعتباطا ولكن بناءً على مسوحات ميدانية، ولا تزال مشطوبة وموقفة حتى الآن ، لكن لا نستطيع أن نلغيها إلا بأحكام قضائية باتة وهو الذي لم يحصل حتى الآن.

شطب دون إلغاء!

● إذاً .. ما أهمية شطبكم لها في ظل بقائها في ممارسة نشاطها دون رقابة منكم؟ وما هي المعايير التي بموجبها يتم شطب الجمعيات والمنظمات؟

– تم شطبها من الميزانية ومن التعامل معها وإلغاء علاقتها مع الآخرين، ومعايير شطبها واعتمادها موجود في اللائحة المنظمة لعمل الجمعيات والمنظمات، فمن أهم المخالفات التي كانت سببا في شطب تلك المنظمات والجمعيات، أنها منظمات غير فاعلة في المجتمع، وأشبه ما تكون مسميات وهمية.

كما أنها لا تمتلك مقرات تزاول منها أنشطتها التي منحت التصريح بموجب الأنشطة والأهداف التي حددتها لنفسها، وكذلك انعدام الديمقراطية الداخلية فيها، وعدم انتظام عقد الدورات الانتخابية الكاملة ، إضافة إلى الفهم القاصر للمعاني الإنسانية وعدم توافر هيكلية موحدة للعمل الأهلي إلى جانب محدودية أداء الجهة الإدارية في ممارسة دورها الإشرافي والرقابي أمام العدد الهائل من المنظمات وتحديد مواطن الضعف والقوة في نشاط تلك المنظمات.

وكذلك نقص التدريب والتأهيل لهيئاتها الإدارية وغياب التخطيط السليم لأعمالها وسيطرة أفراد ووجاهات شخصية وقبلية وحزبية على إداراتها مما أدى إلى انحراف بعض تلك المنظمات والجمعيات عن أهدافها ومساراتها التي وجدت من أجله وإفراغ العمل الأهلي من مضامينه الإنسانية، هذا أبرز ما تعانيه بعض المنظمات والجمعيات، وفي ظل الإقبال الكبير على إنشاء وتأسيس منظمات مدنية، أصبحت قدراتنا في الوزارة لا تتوائم مع الدور الرقابي والإشرافي الذي يفترض أن نقوم به تجاه تلك المنظمات.

قدرات وإمكانيات ضعيفة

● كيف تتعامل الوزارة مع التكاثر المستمر في أعداد المنظمات والجمعيات المدنية والحقوقية وتلك التي تعمل في مجالات مختلفة؟ وهل لديها القدرة التي تساعدها على الرقابة والإشراف على جميعها؟

– الإقبال على المنظمات تجاوز قدراتنا الإدارية والفنية والوظيفية والقانونية ووزارة المالية لا تساعدنا في تعزيز قدراتنا ولا تمدنا بالموارد الممكنة على الرغم أننا قدمنا عشرات المقترحات لتطوير البنى المؤسسية والإدارية للإدارة المركزية في صنعاء والإدارات والفروع في المحافظات، لكن تم تجاهل كل ذلك، وتقتصر مساعدة وزارة المالية لنا على تقديم الدعم السنوي والذي لا يتجاوز ٣٥٠ مليون فقط، معظم هذا الدعم يذهب إلى الاتحادات الكبيرة والنقابات و(٢٠ – ٣٠٪) يذهب إلى الجمعيات الغلبانة.

عشرات الطلبات

● هل كل هذه المنظمات التي يربو عددها عن ١٢ ألف منظمة وجمعية وتحمل مسميات متنوعة وأهداف مختلفة تمارس نشاطها بشكل قانوني؟

– معظم المنظمات الجديدة تمتلك تصريحات والحقيقة أن ماخلفته أجواء الثورة السلمية من نفَس كبير عند الناس وأن من حقهم المشاركة والمساهمة، أدى ذلك إلى الانطلاق في تأسيس مزيد من المنظمات المدنية ، وتصلنا يوميا إلى وزارة الشؤون الاجتماعية عشرات الطلبات، ونحن اتبعنا نهج تشجيع الناس على تأسيس منظمات، كي يساهموا في التنمية ولا نستطيع أن نقول أن هؤلاء لا يمتلكون القدرة على إدارة هذه المنظمات، وقد أصبح المجال مفتوحا لممارسة حقوقهم ولا توجد أي قيود كما كانت سابقا.

فاعلة وخاملة

● هل كل هذه المنظمات فاعلة؟

– هناك مؤسسات فاعلة بنسبة ١٠٠٪ وخصوصا في المجال الخيري ، وإن كان لديها توجهات مختلفة ، وهناك أيضا منظمات تنموية جيدة تعمل بصورة إيجابية وتحصل على دعم من منظمات دولية في الداخل، وبعض هذه المنظمات خاملة، ولا نستطيع معرفة ذلك، كي يتم على ضوئه اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة، وذلك لأننا لا نمتلك الإمكانيات والقدرات التي تمكننا من القيام بذلك.

معوقات مالية

● آخر مسح قمتم به كان في العام ٢٠٠٥م ومنذ ذلك الوقت وحتى اليوم ارتفع عدد المنظمات إلى أكثر من الضعف... لماذا لا تقومون بمسح دوري شامل خصوصا وقد اتخذ البعض من منظمات المجتمع المدني وسيلة للاسترزاق والحصول على دعم الجهات والمنظمات المانحة؟

– نحن نريد أن نقوم بمسح كبير للمنظمات ، لكن الجانب المالي يعطل عملنا، ووزارة المالية كلما تقدمنا لها بمقترحات لا تقبلها، ونحن بحاجة لمسح حديث لكل منظمات المجتمع المدني حتى نستخلص العبر والدروس والنتائج ونطلع على واقع التنفيذ الحقيقي، وواقع عمل هذه المنظمات ، وقد كان آخر مسح قمنا به في العام ٢٠٠٥م ، والمسوحات الميدانية النادرة لا تفيد فلا بد من مسح ميداني واسع ، وهذا ما نناشد وزارة المالية ووزارة التخطيط التعاون معنا لتنفيذه، وأن تعمل الوزارتان على إيجاد الموارد اللازمة، كي نتمكن من تنفيذ المسح الكبير.

وزارة التخطيط

● لماذا لا تساعدكم وزارة التخطيط على تنفيذ هذا المسح بأن تبحث لكم عن جهات خارجية تكون قادرة على التمويل؟

– جاءنا قبل شهرين مورد مالي مقدم من صندوق الكوراث الدولية ويقدر بـ(١٠٠) ألف دولار، لكنه وفي ظروف غامضة توقف هذا المورد، ولا نعلم ما السبب، فوزارة التخطيط هي من بلغتنا بوجود مورد مالي من إحدى المنظمات الدولية وطلبت منا تقديم مقترحاتنا، وعندما قدمنا تلك المقترحات، وجدنا وزارة التخطيط تفيد بأن الموضوع انتهى دون أي تفسير، ومن ذلك الحين وحتى الآن لم يأتنا أي رد من الوزارة.

● هل هناك علاقة بينكم وبين المنظمات والجهات الدولية التي تدعم أنشطة منظمات المجتمع المدني المحلية؟ وما هي الشروط والمعايير التي بموجبها يتم تقديم الدعم؟

– المنظمات الدولية التي تمنح هذه الموارد ، يفترض أنها تضع شروطا لاستخدامها وذلك كأن تقوم بالنزول الميداني ، لمراقبة مستوى تنفيذ هذه الموارد، كما يجب عليها أن تتأكد قبل منح الموارد أن هذه المنظمة لديها تصريح قانوني ورسمي، وكذلك يجب عليها إبلاغ وزارة الشئون الاجتماعية بمقدار وحجم هذا الدعم، لأن القانون يُلزم المنظمات المحلية أن تبلغ وزارة الشؤون بمبلغ الدعم الذي حصلت عليه، ويحتم على الجهات المانحة إبلاغها بذلك أيضا، إضافة إلى أنه ينبغي أن يتم ذلك بالتنسيق مع وزارة التخطيط أيضا، وإشعارها عندما تقوم أي جهة أجنبية بمنح أي منظمة أهلية محلية موارد معينة، وتشكيل فريق مشترك من وزارة التخطيط والشؤون الاجتماعية والعمل للتأكد من أن ذلك الدعم يذهب في وجهته الصحيحة.

● هل كل المعايير والضوابط يتم العمل بها من قبل المنظمات المحلية أو الدولية؟

– للأسف هناك تقصير من جانبنا ومن جانب وزارة التخطيط ومن المنظمات التي تمنح الموارد، وكان ينبغي أن تكون العملية متكاملة.

إجراء قانوني هام

● إذاً كيف سيتم التغلب على ذلك خصوصا وقد سمعنا أن دولة كمصر أحالت في الأشهر الماضية قضايا تمويل المنظمات الأهلية إلى القضاء ... في ظل حديث البعض أن الأنشطة التي تمارسها بعض هذه المنظمات تمثل خطراً على الأمن القومي لليمن؟

– حل ومعالجة هذه القضية لن يتم إلا عبر إجراء قانوني ، ومن المهم جدا أن يتم تعديل قانون منظمات المجتمع المدني والجمعيات والمؤسسات بعيدا عن المزايدات والشعارات الزائفة من قبيل (لا نريد أي قيود أو وصاية على المنظمات).

تعديل أعرج

● ما المانع أن يتم إجراء هذا التعديل ؟

– نحن تقدمنا بـ(١٢) تعديلاً على قانون الجمعيات والمؤسسات الاهلية قبل عام إلى البرلمان، وتم إدخال تلك التعديلات طبعاً بعد إشراك عدد من الخبراء والمختصين، ولو وافقت المنظمات ومن يقف خلفها في البرلمان، على القانون لكنا تقدمنا بذلك للحكومة وتم التوافق عليه، لأن كل هذه التعديلات التي أدخلناها معظمها يتعلق بالجوانب المالية، والتمويل الخارجي والدعم، والرقابة على المنظمات، وكان هدفنا من ذلك ضبط الجوانب المتعلقة بالموارد وتوفير موارد أخرى للمنظمات.

لكن الذي حدث أن هناك منظمات ومؤسسات تقف وراءَها قوى ، وأحزاب ، فكل قوى وكل حزب داخل مجلس النواب له منظمات لا يريد القانون أن ينظم عمل هذه المنظمات، ولا يريدون وزارة الشؤون الاجتماعية أن تشرف وتراقب أداءَها، ولهذا قاموا بقصقصة القانون ، حاولنا مقاومة ذلك لكن دون جدوى ليخرج لنا قانون أعرج أعاق عمل الجهات الرقابية الحكومية، رغم أننا مكثنا شهراً كاملاً في البرلمان في سبيل إخراج هذا القانون إلى حيز التنفيذ.

● هل مايزال القانون أعرج ومعيقاً لكم حتى اللحظة في ظل تكاثر وتناسل منظمات المجتمع المدني ؟

– نعم .. فالقانون بصورته الحالية لا يمنح الجهات الإدارية الصلاحيات الكاملة في الرقابة والإشراف، لأن الصلاحيات الموجودة في القانون الحالي صلاحيات منقوصة وضعيفة وخصوصاً تلك المتعلقة بالرقابة والإشراف.